



تأثير الإفصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

م.د. منى جبار محمد

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان تأثير الإفصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية كمؤشر لكفاءة وفاعلية الوحدة الاقتصادية وقدرتها الفعلية والعملية على الاستمرار وتحمل درجات المخاطر الممكنة في لحظه وقوع الخطر. وتمثلت مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤل الاتي " هل هناك تأثير للإفصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية "، وقد تم استعمال 65 استمارة استبيان، وزعت في بعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصل البحث بعد تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات الى اهم الاستنتاجات ان هيكل الملكية يمثل آلية من آليات الحوكمة المهمة والذي يؤثر في جودتها و في ترشيد القرارات التي تتخذ من قبل مجلس. ادارة الشركة، اذ ان هنالك اهتمام وتحليل للمعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات لاسيما القرارات الاستثمارية فيها، مما يؤثر بشكل ايجابي في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية . ويوصي البحث الجهات الرقابية والجهات المسؤولة عن الأسواق المالية بان تعمل على تدعيم اليات الحوكمة للحيلولة دون التحكم قراراتها او سيطرة اي جهة من الجهات المالكة. للأسهم، مما يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :- الإفصاح، الحوكمة، هيكل الملكية، القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.



The Impact of Ownership Structure to Enhance the predictive ability of Accounting Information

D. Muna Jabbar Mohammed

Al-Mustansiriya University, College
of Administration and Economics

dr.muna.jabbar@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The current research aims to clarify the extent to the impact of disclosure of ownership structures in enhancing the predictive ability of accounting information as an indicator of the efficiency and effectiveness of the economic entity and its actual and practical ability to continue and bear possible degrees of risk at the moment of occurrence of the risk. The main research problem was represented by the following question: "Is there an impact of disclosure of ownership structure in enhancing the predictive ability of accounting information for economic entities?". 65 questionnaires were applied and distributed in some banks listed in the Iraq Stock Exchange. The research reached, after analyzing the study variables and testing the hypotheses, the most important conclusions. The ownership structure is one of the important mechanisms of governance and has an impact on its quality and the decisions taken by the Board of Directors. board of directors. There is interest and analysis of data related to decision-making, especially investment decisions, which positively affects enhancing the predictive ability of accounting information. The research recommends that regulatory bodies and those responsible for financial markets should seek to strengthen governance mechanisms to limit the actions of any party that owns shares from controlling their decisions, which enhances the predictive capacity of accounting information for economic entity.

Keywords: Disclosure, Governance, Ownership Structure, Predictive Ability of Accounting Information.



المقدمة

تعد الدراسة في مجال اليات حوكمة الشركات لاسيما ما يتعلق بهيكل الملكية مساله مهمة وذلك للمساهمة في القدرة على فهم العلاقات التي تدار بها الوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية, كما ان لآلية هيكل الملكية انعكاسات محاسبية متعددة, بالتالي ستنعكس على سلوك وقرارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين , اذ اوضحت تركيبة هيكل الملكية, احد الأدوات الفاعلة في تطبيق او عدم تطبيق آليات الحوكمة , مما يجعل سلوك المستثمرين يتأثر بالإشارات التي يعطيها تباين هيكل الملكية وتنوعه حسب انواعها, وان هذا التنوع من المتوقع ان يكون له علاقة بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, ويمكن ان يؤدي الى تعزيزها او تخفيضها , كما يؤدي فهم هيكل الملكية الى فهم الوسائل التي تحافظ بها على توازن المصالح داخل الشركة او نشؤ وتفاقم مشاكل وصراعات الوكالة, بين المالكين المؤسسين والمستثمرين الخارجيين , اذ ان المالكون يبلغون عن المعلومات المحاسبية, التي تحقق مصالحهم الشخصية, مما يؤدي الى فقدان مصداقيتها بالنسبة للمستثمر الخارجي, بالتالي ينعكس بشكل سلبي على اسعار الاسهم ومما سبق , سيتم تناول المحاور الآتية للبحث.

المحور الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

1-مشكلة البحث

هنالك العديد من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بهيكل الملكية, والتي لها تأثير مباشر بترشيد القرارات نظراً لأنها تعتمد على التوقعات لاسيما ما يتعلق بالتنبؤات المالية فاذا كانت هذه التنبؤات متوافرة من مصادر موثوق بها فان ذلك سيوفر كثيراً من الجهد في عملية اتخاذ القرارات, لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي " هل هناك تأثير للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ", وتشتق منها الاسئلة الفرعية الآتية:-

- أ- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
- ب- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .



ت- هل هنالك تأثير للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

2-اهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في اختبار العلاقة بين الإفصاح عن انواع هيكل الملكية وبين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن بيانها كما يأتي :-

أ- بيان انواع هيكل الملكية كإحدى آليات الحوكمة , فضلاً عن توضيح مفهوم وأهمية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

ب- بيان مدى تأثير الإفصاح عن هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لاسيما ما يتعلق بالملكية الادارية والملكية المؤسساتية والملكية المركزة.

3-فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية البحث كالآتي "هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ". وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

أ- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ب- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ت- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

4-أهمية البحث:

تتبين أهمية البحث عن طريق تزايد الاهتمام بالإفصاح عن هيكل الملكية بأنواعه المختلفة لاسيما ما يتعلق بهيكل المستثمرين, وهيكل الادارة, عن طريق نموذج الإفصاح الذي أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية , والإفصاح عن الانواع الاخرى لها , فضلاً عن أهمية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات لاسيما قرار الاستثمار ,ومن ثم فهناك حاجة لمحاولة تحديد تأثير



الإفصاح عن أنواع هياكل الملكية على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية , مما يساهم في تطوير أسواق رأس المال ، و تحسين الشفافية والإفصاح في هذه الأسواق.

5-منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال التحليل النظري للدراسات والبحوث , التي شملت انواع هياكل الملكية و القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، وتم الاستناد على المنهج الاستقرائي في الجانب العملي، وذلك لاستكشاف تأثير الإفصاح عن أنواع هياكل الملكية على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، وباستخدام استمارة الاستبانة التي تعد احد مصادر الحصول على البيانات والمعلومات والتي تم توزيعها على المصارف التجارية عينة البحث المدرجة في البورصة العراقية .

ثانياً :- دراسات سابقة

1- دراسة (بريمه وخالد, 2022) بعنوان " القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية" -دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني.

يهدف البحث الى معرفة دور القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار التوسعي ، والابتكاري، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات ان هنالك علاقة ايجابية بين القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية , وترشيد القرارات الاستثمارية الابتكارية، وترشيد القرارات الاستثمارية التوسعية، وكانت اهم التوصيات ضرورة اصدار القوانين واللوائح والاصدارات, التي تلزم الشركات بتطبيق معايير محاسبية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

2-دراسة (دخان ،2018) بعنوان "أثر محددات هيكل الملكية في أداء الوحدات الاقتصادية المساهمة السورية"

يهدف البحث الى تحديد أثر محددات هيكل الملكية المتمثلة في الملكية الإدارية، والمقاسة بنسبه ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وتشنت الملكية، مقاسا بنسبة ملكية كبار المساهمين في أداء الوحدات الاقتصادية المساهمة، وتوصلت الدراسة الى وجود اثر للملكية الإدارية في أداء الوحدات الاقتصادية المدروسة ، ولا يوجد تأثير لأداء الوحدات الاقتصادية المدروسة بتشنت الملكية خلال الفترة المدروسة ، ووجد هنالك اختلاف في اثر محددات هيكل الملكية في أداء



الشركات باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه الشركة وكانت اهم التوصيات ضرورة ان تفصح الشركات عن هيكل الملكية والذي يؤثر في أداء الوحدات الاقتصادية السورية.

3-دراسة (Shahwan, T. M.,2020) بعنوان

Do ownership structure mechanisms affect a firm's risks? Evidence from Egypt

يهدف البحث الى بيان تأثير هيكل الملكية على مخاطر عدم الاستمرارية للوحدة الاقتصادية, وذلك من خلال الافصاح عن المعلومات المحاسبية ذات القيمة الملائمة, وكانت اهم الاستنتاجات ان هناك تأثير ايجابي كبير للملكية المركزة على مخاطر الشركة التي من ضمنها عدم الاستمرارية, وكان التأثير سلبي لكل من الملكية المؤسسية والملكية الاجنبية على مخاطر الشركة, وكان الهيكل الملكية الادارية تأثير ايجابي على مخاطر الشركة, بينما كانه لحجم الشركة الذي هو يمثل العامل الضابط تأثير سلبي على مخاطر الشركة, وكانت اهم التوصيات ضرورة فهم تأثير هيكل الملكية في استمرارية الوحدة الاقتصادية التي تكون احد مخاطر الوحدة الاقتصادية في حال تعرضها لعدم الاستمرارية والتي يتم الكشف عنها من خلال الافصاح عن معلومات محاسبية ذات القيمة الملائمة لأطراف ذات العلاقة في ترشيد القرارات.

4-دراسة (Giner & Reverte,2014) بعنوان

The Predictive Ability of Financial Information for Future Earnings: A European Perspective

يهدف البحث الى تحليل الاختلاف في السياسات المحاسبية والمؤسسية بين الانظمة المحاسبية للدول عند قياس القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية والسوقية وبيان اثرها في الأرباح المستقبلية وذلك من أجل تقييم ما إذا كانت الاختلافات في الاساليب المحاسبية, تؤدي إلى اختلاف في القدرة التنبؤية للمعلومات المالية بين الدول عينة البحث وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات وهي أن الاختلاف هو بسبب خصائص النظام الذي تتبعه الدولة, مثل النظام القانوني (القانون الأساسي مقابل القانون العام), والطريقة التي تمول بها الشركات عملياتها, والعلاقة بين المحاسبة والضرائب, مما تؤثر على قياس المتغيرات المحاسبية, وبالنتيجة تؤثر على قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية كذلك تؤدي الاختلافات في السياسات المحاسبية في متطلبات الإفصاح في الاسواق المالية للدول المعنية, وتوصل البحث الى اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بقواعد القياس المحاسبية المختلفة للدول



عند تناول القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فضلا عن الاهتمام بالأرباح المستقبلية ، وهو احد الجوانب التي لم تحظ باهتمام كبير من جانب الباحثين الى الآن.

المحور الثاني

الافصاح عن هيكل الملكية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

اولا :- الافصاح عن هيكل الملكية

1-الافصاح

اشارت القاعدة المحاسبية رقم (6) المتعلق "بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية" والتي تهدف إلى الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية ، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الوحدات الاقتصادية ، وتوفير رؤية واضحة ومتوازنة عن أوضاعها المالية ونشاطاتها (الاسعد، 2013: 274). إذ ينبغي ان يتضمن "الافصاح أهداف الوحدة الاقتصادية، فضلا عن سياستها المتصلة بالبيئة والنشاط وأخلاق المهنة" والتزاماتها في نطاق السياسة العامة وتكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة (الحداد، 2023: 341).

ولقد أوصت القاعدة المحاسبية المحلية رقم " 6 " المتعلقة ب "الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية"، أن تتضمن التقارير السنوية لإدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المتعلقة بالمنافع أو المصالح التي تحققت لأعضاء مجلس الإدارة ، والتنفيذيين في الشركة، أو "ذويهم إلى حد الدرجة الثانية من كافة أنواع التعامل والتعاقد، بما فيه عملية البيع والشراء، وتقديم الخدمات من وإلى الشركة أو وجود أية ترتيبات أخرى، يتم تزويدها من اجل مساعدتهم أو مساعدة ذويهم، لامتلاك الأسهم" (المشهداني، 2019: 15) فضلا عن "الإفصاح عن أسماء حملة الأسهم الذين يملكون حصة بنسبة 5 % أو أعلى من رأسمال الشركة"، كما أعدت الفقرة ثالثا الموجودة في الجزء العاشر من القانون المؤقت لسوق الأوراق المالية No. 74 لسنة 2004 ، "أنه ليس من القانوني لشخص ما أو مجموعة متحالفة من الأشخاص"، "إذا ما تمكنوا من امتلاك نسبة أكثر من 30 % من الأسهم لأية شركة مساهمة"، " من اجل فرض حكم السيطرة العملية على امور تلك الشركة ما لم يلتزم هذا الشخص أو أولئك الأشخاص، بالافصاح عن ما يمتلكون والابلاغ بما في حوزتهم إلى السوق أو إلى الهيئة المشرفة عليه"، فضلا عن "ضرورة الإفصاح عن ما يملكه المساهمين من اسهم وبما يتجاوز 10 % من الأسهم المتوفرة للتداول"



(المشهداني، 2019: 15). لذا ينبغي دعم عمليات "الافصاح والشفافية في الوحدات الاقتصادية من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالنتائج ليس فقط للمدققين والمشرفين بل لكافة اصحاب المصالح وبصورة دورية منتظمة" (محمد وكمال: 2023: 1285).

وفضلا عن انه هنالك العديد من البيانات التي ينبغي الافصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية المساهمة (القاعدة المحاسبية المحلية رقم 6)

أ- تفصيل لانواع هياكل الملكية وحقوق التصويت

ب- بيان الاجراءات المحاسبية المستعملة في تحديد المكافآت التي لها علاقة، بالأعضاء والهيئات التنفيذية والبيانات المتعلقة بخبراتهم وفاعليتهم ودرجة الاستقلالية. .

ت- التعاملات التجارية مع اصحاب المصلحة بالوحدة الاقتصادية.

ث- ادارة المخاطرة التي لها قدرة عالية للتنبؤ.

ج- الامور المتعلقة بموظفي الوحدة الاقتصادية فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين.

ح- مدفوعات الوحدة الاقتصادية إلى المدققين الخارجيين عن الخدمات غير التدقيقية. .

2- مفهوم هيكل الملكية

يعد هيكل ملكية الوحدات الاقتصادية عنصراً هاماً لأليات حوكمة الشركات، والنظام المعقد للقوى القانونية، والمؤسسية، والسوقية التي تخضع لها الوحدات الاقتصادية، اذ ان الفكرة الكامنة وراء مفهوم هيكل الملكية، "هي القدرة على فهم الطريقة التي يتفاعل بها حمله الأسهم مع إدارات الوحدات الاقتصادية، لتحديد المالك النهائي لمجموعة معينة من الوحدات الاقتصادية"، فضلاً عن ان هنالك حقيقة مفادها ان العديد من الوحدات الاقتصادية الحديثة لا يتم التحكم فيها وتكون ادارتها من قبل الأشخاص الذين يمتلكوها (الفصل بين الملكية والإدارة) (العامري، 2018: 155). و يعرف هيكل الملكية عن طريق جانبين: وهما درجة تركّز الملكية، اذ انها تختلف باختلاف نشاط الوحدات الاقتصادية، لأن ملكيتها يكون أكثر او اقل تشتتاً اذ أن الوحدات الاقتصادية قد لا تكون عامة، أو تملكها الدولة أو ملكية مختلطة. (Tusiime et al., 2011: 261).

و عرف (محمد، 2018: 7) هيكل الملكية بأنه "هو المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الوحدة الاقتصادية، اذ ينعكس هذا الهيكل على تكوين مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة منه ومن ثم تحديد من له الحق في الرقابة وكيفية انتاج لمعلومات المحاسبية وبتالي الصورة التي تظهر بها الأرباح"



. اما (Song,2015:479) فقد عرفه بأنه "يمثل حصة شكلتها طبيعة المساهمين والقابلة لتحديد اسمهم الشركة لأنها تمثل ترتيبات الملكية وتحدد اشكال السيطرة على الوحدة الاقتصادية ومن هو المؤسس وماهي ملكية الإدارة والمراقبة والتأثير على القرارات المتخذة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية" وقد أشارت دراسة ((Turki & Sedrine, 2012: 123)) إلى أنه "يعد آلية من الآليات المهمة لمفهوم الحوكمة ويمكن أن يكون لها تأثير على أداء الوحدة الاقتصادية وثروة الملاك"، اذ انه يمثل السبب الاساس في " بيان كلفة الفصل بين الرقابة والملكية أو ما يسمى بتكاليف الوكالة، والتي تنشأ بسبب تشتت الملكية في الوحدات الاقتصادية الكبيرة مما ترفع من مشكلة الأصل – الوكيل، وذلك لعدم تماثل البيانات ووجود عدم اليقين ومما يؤدي الى ان تكون درجة تركيز الملكية ذات تشتت عالي ، ووظهور الفجوة بين الرقابة الادارية السيطرة على الشركة من الملاك". اما دراسة (Stergiou, 2011: 178) فقد اشارت إلى تقسيم الأنظمة لحوكمة الشركات إلى جانبين رئيسين وفقاً لهياكل الملكية المساندة:

الفئة الأولى تشمل "النظم التي فيها تشتت الملكية وعلى نطاق واسع"، بينما تتضمن الفئة الثانية "النظم التي تتركز فيها ملكية الوحدات الاقتصادية في أيدي أحد أو مجموعة من المساهمين الذين يمارسون السيطرة على الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع المشاركة في الوحدات الاقتصادية المعنية". لذا فان تطبيق "الحوكمة الجيدة من الناحية الاقتصادية في شكل الافصاح الجيد عن المعلومات المالية يمكن ان يساعد على جذب رؤوس الاموال، وتخفيض تكلفة رأس المال، ومكافحة الفساد الذي هو المعيق الرئيس للنمو كما تعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل اللازم" (الحباري، 2017: 47).

3- أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية :

تكمن أهمية الحوكمة في ترسيخ عدد من المعايير للأداء بما يحقق تدعيم الاسس الاقتصادية وتحقق التنمية الاقتصادية وتجنب الشركات من الوقوع في الازمات المالية، "اذ يجب على اطار ممارسات حوكمة الشركات ان يكفل تحقيق الافصاح الدقيق المتعلق بكافة الوسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة وفي الوقت المناسب ومن بينها الملكية والاداء، الموقف المالي، أساليب حوكمة الشركات"(غادر، 2012 : 16)، ويمكن بيان الأهمية من خلال الاتي (يسن،2016: 34)(عوجة،2021: 85):



أ- "يعد الإفصاح عن هيكل الملكية أحد المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، إذ تطالب الوحدات الاقتصادية عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الوحدة الاقتصادية بما لا يتناسب مع مساهميتهم".

ب- "إن الإفصاح عن هيكل رأس المال موضحاً به نسبة ملكية المساهمين التي تزيد ملكيتهم للاسهم عن (5%)، فضلاً عن الإفصاحات لمخصصات العقود والاتفاقات القائمة ما بين الوحدة الاقتصادية المصدرة للاسهم والوحدات الاقتصادية التابعة لها"، وبين "أحد الأطراف ذات العلاقة"، فضلاً عن ضرورة الإفصاح عن أي تغيير أو تعديل في هيكل الملكية، وما يترتب عليه زيادة أو تخفيض حصة أحد أعضاء مجلس الإدارة بما يؤثر على نسبة 5% من رأس المال".

ج- يؤكد المعيار المحاسبي الدولي 24 "الإفصاح عن الطرف ذات العلاقة" أهمية هيكل الملكية بشكل ضمني من خلال التأكيد على ضرورة "الإفصاح عن العمليات التي تتم بين الوحدة الاقتصادية وبين الأطراف التي لها مصالح فيها مما يوفر لها حق التأثير عليها، باعتباره أحد الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية".

4- الإفصاح عن أنواع هياكل الملكية

أ- الملكية الإدارية :- "إن امتلاك الإدارة لبعض أسهم الوحدة الاقتصادية يعد إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تقليل السلوك الانتهازي للإدارة"، فأن ميل المدراء الملاك تتضمن "ارتفاع قيمة الوحدة الاقتصادية، و ثروة المساهمين والتي تؤدي بدورها الى تزايد ثروتهم الخاصة، ومما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة التي تتسبب في تعارض مصالح الملاك وحملة الأسهم الخارجيين". (Puspitaningrum & Atmini, 2012: 160) ويتم قياسها من خلال "نسبة عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة الى اجمالي عدد الاسهم الكلية لرأس المال" (عبد الزهرة، 2016: 156).

ب- الملكية المؤسسية :- يؤدي ارتفاع نسبة ملكية المساهمين الاستثمارية في أسهم الوحدة الاقتصادية إلى ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة منها بسبب الدور الذي تمارسه في اليات الحوكمة والإدارة التنفيذية، والرقابة على سلوكها في ما اذا كانت "مباشرة عن طريق دورها الفعّال في الجمعية العامة للمساهمين أو دورها في تفعيل الآليات الأخرى للحوكمة في الوحدة الاقتصادية، مثل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومدقق الحسابات"، أو بصورة "غير مباشرة من خلال تأثيرها على بيئة المعلومات المتعلقة بالشركة، فضلاً عن طبيعة



العلاقة بين أسعار أو عوائد الأسهم في السوق والربح المحاسبي ". (عبيد، 2010، 20) ويتم قياسها باحتساب "نسبة الاسهم المملوكة من قبل المصارف الى اجمالي عدد الاسهم الكلية لرأس المال" (عبد الزهرة، 2016: 156).

ج- تركيز الملكية :- توضح الملكية المركزة ان يجتمع جزء مؤثر من رأس مال الوحدة الاقتصادية في يد شخص. او عدد قليل من الأشخاص فيها، غالبا ما يتولون الإدارة والسيطرة او "يؤثرون بشكل واضح في طريقة إدارة وعمل الوحدة الاقتصادية، نظرا لامتلاكهم نسبة كبيرة ومؤثرة في الأسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية أي نسبة (5%) مما يكون لها حق في الاشتراك في إدارة الوحدة الاقتصادية وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية"، اما من خلال "التمثيل المباشر في مجلس الإدارة او من خلال ما تتمتع به من حقوق التصويت". (عوجة، 2021: 48)، اذ ان "القوانين الوطنية هي التي تحدد درجة مشاركة اطراف اصحاب المصالح والتي قد تتفاوت هذه القوانين من دولة الى اخرى" (محمد، 2019: 45).

ان كبار المساهمين غالبا ما يسعون إلى نشر البيانات الداخلية لتحقيق المصالح المرتبطة بهم مما "يؤدي إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وعدم تماثل المعلومات، اذ تبين ملكية كبار المساهمين إلى الملكية المركزة على المستوى الفردي"، اذ ان هنالك وجهتين للنظر لأنعكاس ملكية المساهمين الذين يمتلكون السيطرة وهما (Dou et al., 2013) :-
اولا: "هنالك دور اساس لكبار المساهمين في مراقبة السلوك الإداري"، اذ أن المدراء الذين لا يخضعون للرقابة يكونون معرضين لاتخاذ قرارات دون المستوى المطلوب، أو إدارة الأرباح، أو عمليات الغش بالرغم من أن اغلب المساهمين لديهم مسئولية للرقابة على الممارسات الإدارية، اذ إن منافع اجراءات الرقابة الذي يقوم به المساهم الفردي يجب ان تكون متناسبة مع نسبة ملكية الأسهم فاذا تم توزيع نسبة الملكية، فلا يكون هنالك جدوى اقتصادية للمساهم الفردي ان يتحمل تكاليف المراقبة الكبيرة، لأنه سوف يكون لديه نسبة صغيرة من هذه المنافع ومن ثم فإن الملاك لديهم القدرة على تحمل تكاليف الرقابة الضرورية في حالة لديهم حصة ملكية كبيرة لذا فان الدور الرقابي لكبار المساهمين يسهم في تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمدراء فضلا عن تقليل دوافع المديرين لإدارة الأرباح

ثانيا: "تقلل ملكية كبار المساهمين من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية" عن طريق ممارسة الضغط في السوق المالي لتحقيق الربح المستهدف في الامد القصير، ويتم قياسها



من خلال "اعطاء الرقم (1) للمصارف التي يتوفر فيها تركيز ملكية (أي وجود اشخاص يملكون نسبة 5% فاكثر من راس المال)، في حين يعطى الرقم (0) للمصارف التي لا يتوفر فيها تركيز للملكية". (عبد الزهرة، 2016: 156).

ثانياً :- تأثير هيكل الملكية على دقة التنبؤ بالمعلومات المحاسبية

ان القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تجعل الباحثين يتعرضون لمفهوم التنبؤ في الادبيات المالية لذا اوجب التعرف على مفهوم التنبؤ والذي "يمثل عملية التوقع والتقدير لما سوف يحصل في المستقبل، ولهذا فهو ضروري لغرض التخطيط، والتنبؤ المالي اذ هو ليس التخطيط وإنما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات التي في ضوئها يتم إعداد عملية التخطيط" (العامري، 2001: 176). ويقصد "بالتنبؤ كل ما يتعلق بالمستقبل"، كما يعرف "بأنه مجموعة التقديرات والقياسات التي ينشأها الفرد (أو المؤسسة) المتعلقة بالظروف والاحداث المستقبلية، وذلك لغرض الإعداد لمواجهة هذه الظروف المتوقعة عن طريق وضع السياسات والخطط اللازمة للتعامل مع هذه الظروف" (زعرور والسبتي، 2016: 241). وقد أشار معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا، إلى إن التنبؤ "هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي، ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة"، وقد "ازداد الاهتمام بهذا مفهوم بشكل عام، نظراً لأهميته إذ أصبح ركناً أساساً من أركان التخطيط المالي للوحدات الاقتصادية" (عوجة، 2021: 92).

وتعد القدرة التنبؤية المعيار في التأكيد على ملائمة التقارير المالية، وتعني الملائمة الاهتمام بمعلومات حول احداث مستقبلية، وعليه فالمعلومات الملائمة "هي تلك التي تتمتع بخاصية القدرة على التنبؤ بالأحداث، والظروف المستقبلية، وان القدرة التنبؤية هي هدف لجمع البيانات المحاسبية، لتسهيل صنع القرار" فان اغلب الادبيات المحاسبية تطلب باستمرار بانه "يجب على المعلومات المحاسبية ان تسهل من عملية صنع القرار، كذلك ان القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية تسمح بتحديد القياس المحاسبي الذي يولد افضل القرارات، والفرق الجوهرى بين التنبؤ والقرار من الممكن التنبؤ دون صنع قرار ما، ولكن من غير الممكن صنع القرار دون وجود تنبؤ" (Belkaoui, 2000: 179).

"فالتنبؤ هو بيان عن حدث أو أحداث مستقبلية غير معروفة في الوقت الحاضر، اذ انه يعد مقياس لما سوف يحدث في المستقبل، في محاولة لازالة أو تقليل من عدم التأكد" (بيومي، 2020)، اذ يحتاج التنبؤ لتقدير، وحكم شخصي فضلا عن تحليل لعدد كبير من المتغيرات، والفروض



ولذلك كان هنالك العديد من المطالبات من قبل العديد من الجهات التنظيمية، والأكاديمية لزيادة كمية المعلومات، التي يتم الإفصاح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية، مما يؤدي إلى "تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ولاسيما المعلومات المتعلقة بالمخاطر والمعلومات المستقبلية، لما توفره من محتوى معلوماتي، يعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات، فضلاً عن تخفيض مخاطر التقديرات الخاطئة، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، المنشورة وتمكنهم من تحليل قرارات الاستثمار بصورة أفضل" (بيومي، 2020: 1375). وأظهرت بعض الدراسات وجود "علاقة عكسية بين تركيز الملكية وربحية الوحدة، ويرجع تفسير ذلك إلى أنه عندما يزداد تركيز الملكية في مستوى منخفض جداً تنخفض تكاليف الوكالة نتيجة لتزايد إشراف حملة الأسهم، ومن ثم ترتفع الربحية"، ولكن "عندما يزداد تركيز الملكية إلى مستوى محدود، فإن تكاليفه قد تفوق منافعه، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية كما أظهرت بعض الدراسات "أن الملكية العائلية قد تحد من جودة الإفصاح وإن السيطرة العائلية من قبل أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم، يحد من الوصول مباشرة إلى المعلومات المالية وغير المالية السليمة للوحدة، وكنتيجة لذلك سيكون لديهم حاجة أقل للإفصاح" (ابراهيم، 2012: 253).

المحور الثالث

القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وتأثير الإفصاح عن هيكل الملكية فيها

سيتم في هذا المحور تحليل النتائج الاحصائية للمعطيات التي وردت في الاستبانة، وذلك باستعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي لمعرفة متوسط القيم، فضلاً عن استعمال أسلوب النسبة المئوية في تحليل إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان والتوصل إلى النتائج والارتباط البسيط الذي يقيس العلاقة بين متغيرين هما المتغير المستقل والمتغير التابع و الانحدار الخطي البسيط وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ويمكن كتابته بالشكل الآتي :

$$Y = B_0 + B_1X_1$$

إذ أن:

Y: تمثل المتغير المعتمد

B₀: تمثل الجزء الثابت



B_1X_1 : يمثل المتغير المستقل

لغرض التأكد من صحة فرضية البحث التي تبناها والتي تنص على انه "يوجد هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية" وتشتق منها الفرضيات الآتية:-

- 1- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
- 2- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
- 3- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

اولا :- العرض والتحليل الوصفي لنتائج الاستبانة

اذ تتضمن هذه الفقرة تحليلاً احصائياً لتأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية , وسيتم استعمال الاوساط الحسابية والنسب المئوية من اجل تحديد اتجاهات عينة البحث, ومن خلال الاجابات تبين بأن قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (4.46) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا البعد متجه نحو الاتفاق التام والاتفاق، وبانحراف معياري (0.58) . مما يدل ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجانسة حول الفقرات وكالاتي:-

1. اكدت العينة بان ارتفاع مستويات الملكية الإدارية لدى الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى ان هنالك ارتفاع في تقارب المصالح لديها . اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (53.5) والاتفاق وبنسبة (40.8) , اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.46) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

2. كان هنالك اتفاق من قبل العينة حول موضوع المستويات المرتفعة للملكية الإدارية المتوفرة في الشركة بانها تؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين حملة الاسهم والملوك الحاليين فيها, اذ ان قيمة الوسط الحسابي بلغت (4.58) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي, اي ان الاجابات كانت متجهة نحو والاتفاق وبنسبة (29.6) والاتفاق التام وبنسبة (64.8).



3. يساعد الإفصاح عن الملكية الإدارية الى ظهور التنفيذ المفيد للقواعد والمعايير المتعلقة بحوكمة الشركات مما يؤدي إلى ظهور مصطلح متعارف عليه يعرف "بالحصانه الإداريه" ، اذ اتفقت العينة على ذلك وكانت اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (67.1) والاتفاق وبنسبة (20.0) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.53) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

4. ان زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة تسهم في زيادة الاهتمام بالتقارير المالية بالتالي الاهتمام بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, هذا ما اكدت عليه العينة ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (50.0) والاتفاق وبنسبة (35.7). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.30) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

5. اكدت العينة ان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق مصالح الادارة المتعلقة بها وعدم اظهار الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية عن الأطراف ذات المصلحة يترتب عليه تقليل انخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، اي ان اجابات لعينة البحث كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (85.7) والاتفاق وبنسبة (10.0) . " اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.81) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

6. اكدت العينة على ان "الملكية المؤسسية تعد آلية من اليات الحوكمة التي تسهم في تطبيق قواعدها ومعاييرها ومن أهمها الشفافية والإفصاح , هذا ما اتفقت عليه العينة، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (74.3) والاتفاق وبنسبة (15.7). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.60) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

7. ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية ضمن الوحدة الاقتصادية المستثمر فيها فيه اختلاف حسب النية من عملية الشراء اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (71.4) والاتفاق وبنسبة (17.1). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.56) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.

8. ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض الاحتفاظ بالاستثمارات يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي هذا ما اتفقت عليه العينة، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (58.6) والاتفاق وبنسبة (28.6) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.44) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.



9. ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض المضاربة لا يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي لانه يخضع لضغوط ائتمانية شديدة ، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (77.1) والاتفاق وبنسبة (10.0). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.63) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
10. اكدت العينة بان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق منافع الادارة يؤدي الى الارتفاع في درجة لا تماثل المعلومات وانخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، اي ان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (67.1) والاتفاق وبنسبة (17.1) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.46) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
11. ان ملكية كبار المستثمرين تشير إلى تركيز الملكية على مستوى المالك, هذا ما اكدت عليه عينة البحث ، اذ كانت اجابات العينة متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (58.7) والاتفاق وبنسبة (10.0). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.81) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
12. يؤدي تركيز الملكية العالي الى انخفاض الربحية , هذا ما اكدت عينة البحث عليه ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (75.5) والاتفاق وبنسبة (7.1). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.53) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
13. اكدت العينة على ان السيطرة العائلية من قبل اعضاء مجلس الادارة وحملة الاسهم يحد من الوصول المباشر الى المعلومات المالية وغير المالية السليمة ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (52.9) والاتفاق وبنسبة (27.1). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.26) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
14. ان لكبار المساهمين دور كبير في مراقبة سلوك الإدارة اذ أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة يكونون أكثر عرضة لاتخاذ قرارات غير مفيدة أو القيام بإدارة الأرباح ، لذا كانت اتجاهات اجابات العينة متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (68.6) والاتفاق وبنسبة (10.0). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.31) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.
15. ان ملكية كبار المساهمين العالية تساعد في تقليل من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هذا ما اكدت عليه العينة ، مما يعني بان اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (51.4) والاتفاق وبنسبة (21.4) . اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.21) وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي الحسابي.



16. ان تدني أداء الوحدة الاقتصادية وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، فضلا عن عدم فعالية آليات الحوكمة قد يؤدي إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية هذا ما اكدت عليه الأدبيات ، اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (52.9) (والاتفاق وبنسبة (15.7). اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.19) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي.

17. أن التتبع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية , هذا ما اتفقت عليه العينة, اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الاتفاق التام وبنسبة (62.0) والاتفاق وبنسبة (33.8) اذ ان قيمة الوسط الحسابي قد بلغت (4.55) وهي اعلى من قيمة الوسط الحسابي الفرضي.

ثانياً- نتائج اختبار الفرضية احصائياً:-

يمكن قياس تأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية المسجلة في السوق المالي العراقي كالآتي:-

جدول (1)

قبول (رفض) الفرضية	Sig	معامل الارتباط R	قيمة معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل بيتا	قيمة B
رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة	0.005	0.774	0.600	13.48	0.774	1.717

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على النتائج الاحصائية برنامج SPSS

يوضح الجدول اعلاه نتائج اختبار الفرضية التي تبناها البحث اذ ان المعادلة ذات قوة تفسيرية بدلالة معامل الارتباط (R) مقدارها (0.77) وان قيمة معامل التحديد R² بلغ (0.600) وهذا يعني ان المتغير المستقل الإفصاح عن انواع هيكل الملكية له تأثير بنسبة 77% في المتغير التابع تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية, في ظل مستوى معنوية (0.05). كما ان المعادلة ذات علاقة معنوية بدلالة قيمة F البالغة (13.48) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية قدرها (16.1) ومستوى دلالة (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة , وبما ان قيمة معامل بيتا مقدارها (0.77) موجبة وهذا يعني بان (77%) من التغيرات الحاصلة في تعزيز القدرة التنبؤية



للمعلومات المحاسبية نتيجة تأثير الإفصاح عن انواع هيكل الملكية للوحدة , وهذا ما يثبت فرضية البحث الرئيسة والتي تنص "يوجد هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية " فضلا عن اثبات الفرضيات الفرعية الآتية :-

- أ- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية الادارية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
- ب- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المؤسساتية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
- ت- هنالك تأثير ذي دلالة معنوية للإفصاح عن الملكية المركزة في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

- 1- ان هيكل الملكية السليم يمكن ان يساعد الشركة في صياغة استراتيجياتها واتباع سياسات تدعم ازدهارها ،كما يسمح لها بجذب المزيد من الموارد النادرة والمتمثلة بالاستثمارات وتعزيز راس مالها بكلفة اقل وتوافر تنبؤات عن الارباح والاداء المستقبلي.
- 2- ان مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB أوضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار في التوقيت الملائم وتمكنه من التنبؤ بالتوقعات المستقبلية.
- 3- أن ألتنوع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.
- 4- يوجد هناك تأثير ايجابي للإفصاح عن انواع هيكل الملكية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية المسجلة في البورصة العراقية.

ثانياً :- التوصيات



- 1- ضرورة الاهتمام بالافصاح عن آليات الحوكمة لاسيما ما يتعلق بهيكل الملكية و تناولها بشكل مباشر ومفصل من قبل الشركات, مما يؤدي الى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة و بالتالي حماية حقوقهم من خلال دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة و تحسين الأداء المالي لها.
- 2- ضرورة اجراء البحوث التي تتناول موضوع الافصاح عن هيكل الملكية من قبل الباحثين في الدراسات العليا لما لتتنوع هياكل الملكية من اثر في ترشيد مختلف القرارات الاقتصادية.
- 3- ضرورة الاهتمام بتعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لما له من تأثير في عملية ترشيد القرارات العقلانية التي يتخذها المساهمين الحاليين والمرتقبين .
- 4- ضرورة الافصاح عن انواع هياكل الملكية لما له من تأثير في تقييم الاداء المالي للمحللين مما ينعكس على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.

المصادر

اولا :-المصادر العربية

1. ابراهيم, علي يوسف (2012) " أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية " ، دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الأول ص240-255.
2. الاسعد, الاء مصطفى (2013) المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصر, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية. متاح على الرابط <https://www.iasj.net/iasj/download/64eea10006282776>
3. بريمه, علي يونس, خالد, عوض حسن, (2022) القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية -دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني, المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد 1, العدد 11, ص1-37.
4. بيومي, ميهاب صالح احمد (2020) أثر معلوماتية التقارير السردية على دعم القدرة التنبؤية للمستثمرين: دراسة تحليلية, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد 11, ع2, ص1375-1390.



5. الحداد , محمد علي أحمد عبدالله (2023) دور مبادئ الحوكمة في تحقيق عوامل النتائج بنموذج التميز الاوروبي دراسة تطبيقية -على وزارة الاعلام بدولة الكويت. Arab journal for scientific publishing ، (51) 332 – 350،5
6. الحيارى, عمر يوسف عبدالله (2017), أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي, رسالة ماجستير, كلية الاعمال قسم المحاسبة والتمويل- جامعة الشرق الوسط, عمان-الاردن.
7. دخان ، د.محمد سالم ، (2018) " أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (40) العدد(5) سوريا .
8. زعرور، نعيمة، السبتي، وسيلة،(2016)،"دور النسب المالية في قياس الفشل المالي" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، متاح على الرابط <http://search.mandumah.co/Record/987043>
9. العامري، احمد بن محمد،(2018)" أثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي" المجلة العربية للإدارة ، مجلد 38، العدد 2، السعودية .
10. العامري، محمد علي إبراهيم(2001) "الإدارة المالية " جامعة بغداد، الطبعة الأولى، بغداد.
11. عبيد، إبراهيم السيد، (2010)، "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 18-19 مايو، ص 1-38.
12. عوجه, حسنين كاظم(2021) هيكل الملكية و ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية واثرها في تعزيز الاستمرارية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد, العراق.
13. غادر, محمد ياسين (2012) محددات الحوكمة ومعاييرها. عولمة الادارة في عصر المعرفة, المؤتمر العلمي الدولي(15-17 ديسمبر 2012) , جامعة الجنان, طرابلس لبنان.ص1-32.



14. محمد, أمجد حسن عبدالرحمن (2019), دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية و امكانية طرح اسهم هذه الشركات في سوق الاوراق المالية. دراسة ميدانية. كلية التجارة جامعة - عين الشمس. المجلد 8, العدد 3, ص 396-350.

15. محمد, شفيان أحمد , كمال, رونانك نصرالدين (2023) أثر هيكل الملكية وخصائص أعضاء مجلس الادارة في جودة الأرباح- دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018 – 2021, مجلة جامعة دهوك, العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد: 26 , العدد: 2 . ص 1262-1288.

16. محمد, احمد سليم,(2018) " تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين عدم شفافية واستمرارية الأرباح_ دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة" جامعة عين شمس , كلية التجارة, مصر.

17. المشهداني, بشرى نجم (2019) أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق, بحث متاح على , <https://www.researchgate.net/publication/338052208>

18. يسن , شروق عصام الدين,(2016), " أثر الأنماط المختلفة لهيكل ملكية الشركات المساهمة على جودة الأرباح المحاسبية" رسالة ماجستير, جامعة بنها, كلية التجارة , قسم المحاسبة , مصر
ثانيا :- المصادر الاجنبية

19. Belkaoui, A. R., (2000)," Accounting theory " 4th edition, Business press, UV .

20. Dou, Y., et al., (2013), "Large Shareholders and Accounting Choices", Working Paper, available at: <http://www.ssrn.com> . pp. 1-42.

21. Giner, B.,& Reverte, C. (2014), The Predictive Ability of Financial Information for Future Earnings: A European Perspective, Spanish Journal of Finance and Accounting , journal Revista Española de Financiación y Contabilidad, V. 32,(115) pp. 1-16.



22. Puspitaningrum, D. & Atmini, S., (2012), "Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies", *Procedia Economics and Finance*, V. 2,(5), pp. 157-166.
23. Song, F. (2015). Ownership structure and accounting conservatism: A literature review. *Modern Economy*, V.6(04), PP.478-490
24. Stergiou, V., (2011), "The Complex Relationship of Concentrated Ownership Structure and Corporate Governance", Thesis of Ph.D., The London School of Economics and Political Science, September, pp. 1-250.
25. Turki, A- & Sedrine, N., (2012), "Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia", *International Journal of Business and Management*, Vol. 7(4) , pp. 121-132.
26. Tusiime, I., et al., (2011), "Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities", *Journal of Public Administration and Policy Research*, Vol. 3(9), pp. 250-260.
27. Shahwan, T. M.(2020)" Do ownership structure mechanisms affect a firm's risks? Evidence from Egypt" *Journal of Alexandria University for Administrative Sciences*, V.57 (2).

ملحق (1)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الفقرات
		%	%	%	%	%	
0.651	4.46	-	1.4	4.2	40.8	53.5	أن زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة تؤدي إلى زيادة تقارب المصالح لديها.
0.647	4.58	-	1.4	4.2	29.6	64.8	تؤدي المستويات المرتفعة للملكية الإدارية لدى الشركة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين الملاك وحملة الأسهم الخارجيين.



0.756	4.53	-	1.4	11.4	20.0	67.1	يساعد الإفصاح عن الملكية الإدارية الى ظهور التطبيق الجيد لقواعد ومعايير حوكمة الشركات مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالحصانة الإدارية.
0.874	4.30	2.4	1.9	10.0	35.7	50.0	تسهم زيادة مستويات الملكية الإدارية لدى الشركة الى زيادة الاهتمام بالتقارير المالية بالتالي الاهتمام بالقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
0.490	4.81	-	-	4.3	10.0	85.7	ان الإفصاح عن المعلومات التي تحقق مصالح الادارة الخاصة وإخفاء الأداء الفعلي للشركة عن الأطراف الخارجية يترتب عليه انخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية
0.608	4.60	1.4	1.4	7.1	15.7	74.3	تعد الملكية المؤسسية آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والإفصاح.
0.828	4.56	-	2.8	8.6	17.1	71.4	ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية داخل الشركة المستثمر فيها يختلف حسب النية من عملية الشراء.
0.457	4.44	-	-	12.8	28.6	58.6	ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض الاحتفاظ بالاستثمارات يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي.
0.745	4.63	-	-	12.8	10.0	77.1	ان الإفصاح عن الملكية المؤسسية في حالة الشراء لغرض المضاربة لا يؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي لانه يخضع لضغوط انتمائية حادة.
0.896	4.46	-	-	15.8	17.1	67.1	يؤدي قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات التي تحقق منفعتها الخاصة الى زيادة درجة عدم تماثل المعلومات 785 وانخفاض في القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية
0.490	4.81	-	-	4.3	10.0	58.7	تشير ملكية كبار المساهمين إلى تركيز الملكية على المستوى الفردي
0.912	4.53	-	5.7	11.4	7.1	75.5	يؤدي تركيز الملكية العالي الى انخفاض الربحية
0.958	4.26	-	5.3	14.3	27.1	52.9	ان السيطرة العائلية من قبل اعضاء مجلس الادارة وحملة الاسهم يحد من الوصول المباشر الى المعلومات المالية وغير المالية السليمة.
1.149	4.31	-	13.9	7.1	10.0	68.6	لكبار المساهمين دور كبير في مراقبة السلوك الإداري حيث أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للرقابة فهم أكثر عرضة لاتخاذ قرارات غير مفيدة أو القيام بإدارة الأرباح.
0.915	4.21	-	2.9	24.3	21.4	51.4	تساعد ملكية كبار المساهمين العالية الى تقلل من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .
0.952	4.19	-	2.9	28.6	15.7	52.9	ان انخفاض أداء الشركة وعدم وجود آليات السوق التي تحقق انضباط سلوك الإدارة، وكذلك عدم فعالية آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى انخفاض القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) عدد (4) 2024



0.672	4.55	-	-	4.2	33.8	62.0	أن ألتنوع في هياكل الملكية يؤثر في تقييم الاداء للمحللين الماليين نتيجة عدم التماثل في المعلومات والقدرة على إخفاء المعلومات الحقيقة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية.
0.58	4.46						الوسط الحسابي العام